واقع السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

م.د. جاسم محمد دايش

وزارة التربية/ مديرية تربية بغداد – الرصافة الثانية

الملخص:

تشكل السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ركناً مهماً من اركان بناء الدولة العراقية , وقد شرعت ذلك في الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ , إذ إنَّ السياسات العام مرتبطة بجميع المجالات العامة للمجتمع , والجانب التربوية والتعليمي أحد تلك الجوانب المهمة , وتنفذ تلك السياسات من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المهمة لتنهض بالتربية والتعليم , وذلك لأنها تُعد أساس بناء المجتمع ورقيه وهو مؤشر مهم وكبير لتطور المجتمع العراقي وتقدمه على كافة المستويات .

الكلمات المفتاحية : (السياسة العامة , السياسة التربوية , واقع السياسات العامة في العراق) .

The reality of educational and public policies in Iraq After the year 2003

dr. Jassim Mohammed Dayesh

Ministry of Education / Baghdad Education Directorate - Rusafa II

Abstract

The educational and general policies in Iraq after 2003 constitute an important pillar of the building of the Iraqi state, and this was legislated in the permanent and enforceable Iraqi

constitution of 2005, as general policies are linked to all public areas of society, and the educational and educational aspect is one of those important aspects, and these policies are implemented Through a set of important strategies to promote education, because it is the basis for building and developing society, and it is an important and significant indicator of the development and progress of Iraqi society at all levels.

Keywords:(public policy, educational policy, the reality of public policies in Iraq) .

المقدمة

تُعد السياسات العامة التربوية والتعليمية أحد الأركان الأساسية لبناء الدولة , وهي من المؤشرات المهمة لرقي المجتمعات وتطورها والرقي بثقافتها الى الأعلى , إذ إنّ موضوع السياسة العامة مرتبط بمختلف المجالات الحياتية المرتبطة بالمجتمع , ومن هذه المجالات هي المجال التربوي والتعليمي لأفراد المجتمع كافة , إذ حضي موضوع السياسة العامة بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين الأكاديميين والقادة السياسيين وأصبح حقلاً معرفياً يتفاعل مع مختلف العلوم الاجتماعية من سياسة واقتصاد واجتماع . وتتميز السياسة العامة بكونها اجتماعية , لأن هذه السياسة تهتم بالجوانب الاجتماعية للحياة من أهمها الجانب التربوي والتعليمي .

إنَّ السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق أخذت مديات واسعة اهتمت بجميع الجوانب التربوية لأفراد للمجتمع , إذ أخذت التشريعات جانب مهم في الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ لهذه السياسات العامة , وخصصت نسب من ميزانياتها المالية لهذا الجانب , إضافة الى الاهتمام بالمعلم والمدرس ومن له علاقة بالتربية والتعليم بإعتباره مربي للأجيال القادمة التي تبني مستقبل البلد , إضافة الى وجود

التخطيط والاستراتيجيات المطلوب بالنهوض بالتعليم على كافة مستوياته ومنها الابتدائي لتحقيق امال المواطن والوطن في التقدم والرفاهية .

١- أهمية البحث .

تكمن اهمية البحث في الكشف عن دور السياسات العامة التربوية والتعليمة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ في بناء وتطور أفراد المجتمع العراقي تربوياً وتعليمياً .

٢- هدف البحث .

يكمن هدف البحث في كونه يمثل محاولة لمعرف واقع السياسات التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ودورها في تحقيق واقعاً تربوياً وتعليمياً متقدماً يمكن من خلال تسليط الانظار على طرق معالجة الامية وتطور التعليم بكل أشكاله داخل الواقع المجتمعي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ .

٣- مشكلة البحث .

تكمن مشكلة البحث بكون السياسات العامة التربوية والتعليمية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ أتسمت بالضعف وعدم موائمتها التطور والتقدم الحاصل في دول العالم , بالرغم من توافر الامكانات المادية والبشرية لتحقيق تلك السياسات العامة , وهذا يقودنا لطرح عدة تساؤلات وهي :

- ماهي السياسة العامة , وماهي السياسات التربوية والتعليمية ؟
- هل أسهمت السياسات العامة التربوية والتعليمية في بناء واقع تربوي ناهض بالمجتمع ؟

٤- فرضية البحث .

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مؤداها ان واقع السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ لم تحقق على ارض الواقع العلاقة المتبادلة بين السياسات العام المرسومة ومخرجات التعليم , بسبب أن الواقع التربوي والتعليمي لا زال يفتقر وجود سياسة تعليمية واضحة المعالم .

٥- منهج البحث .

وفقاً لفرضية البحث تم الاعتماد على " نهج البناء الوظيفي " و"منهج التحليل النظمي" ؛ لكونهما منهجين ملائمين في إيضاح واقع السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .

٦- هيكلية البحث .

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين , إذ تناول المبحث الأول: السياسة العامة والسياسة التربوية والتعليمية (الاطار النظري) . وقد قسمنا المبحث إلى مطلبين , المطلب الأول: مفهوم وتعريف السياسة العامة . والمطلب الثاني : مفهوم وتعريف السياسة العامة التربوية والتعليمية . أما المبحث الثاني : السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣, إذ تم تقسيمه الى مطلبين هما , المطلب الاول : الاطار القانوني للسياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ . أما المطلب الثاني : واقع السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ . إضافة الى خاتمة البحث والتي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

السياسة العامة والسياسة التربوية والتعليمية (الاطار النظري)

إنَّ تحديد الاطار النظري لدراسة السياسة العامة والسياسة التربوية يتطلب منا الوقوف على مفهومه وتعريفه ومن ثم التعرف على واقعه داخل المجتمع , والتي تمهد بذلك للأنطلاق في تحليل وتفسير وفهم معنى السياسة العامة والتربوية بصورة عامة .

المطلب الاول :- مفهوم وتعريف السياسة العامة .

ظهر مفهوم السياسة العامة إلى الوجود في أواخر الثلاثين من القرن الماضي من خلال ازدياد الرغبة في تدخل الدولة في حياة الأفراد, وذلك بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والتأمينات الاجتماعية, وقد أدى هذا التدخل بدوره إلى البحث عن مدخل يحاول تفسير ما هو السلوك الأمثل للدولة لكي تقوم بتلك الخدمات , وما هي الخطط والسياسات والبرامج الأكثر عقلانية والأكثر رشدا خاصة في ظل ندرة الموارد ومحدوديتها . وبهذا الصدد فأنَّ مفهوم السياسة العامة يهدف إلى بيان " التخصص السلطوي للقيم المادية والمعنوية " , إذ يركز التعريف علي قيام النظام السياسي بدوره الموزع للسلع والخدمات والقيم والمكانة الاجتماعية والفرص, ويجعل السياسة بمثابة أداة توزيع الموارد بين المجاميع السكانية بعامة , أو الجماعات السكانية بخاصة , وكذلك بين القطاعات الاجتماعية المختلفة , وذلك بوساطة السياسات العامة التي يتبعها النظام [١] .

[١] – اماني قنديل وآخرون : اتجاهات حديثة في علم السياسة , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة , ١٩٨٧, ص١٠٦.

إذ يشير مصطلح (السياسة العامة) الى كونه تعبير ينطبق على خطة رسمية جرى أتخاذها أو تطبيقها من جهة حكومية [١] , أي إنّ السياسة " تكون عامة عندما تتضمن إتخاذ قرارات حكومية تهدف إلى تحقيق مصالح شريحة واسعة في المجتمع " [٢] .

وعرف " جيمس أندرسون " السياسة العامة على أنها : " برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود " [٣] . أما (غابريل ألموند) فقد عرف السياسة العامة على إنها : " القرارات السلطوية "تشتمل على كل القرارات السلطوية التي تتخذها الحكومة التي تتعلق بتلبية حاجات ومطالب المجتمع في ميادين (التعليم – الصحة – الضمان الاجتماعي .. إلخ " [٤] .

ويبقى تعريف (خيري عبد القوي) هو الأشمل للسياسة العامة , فعرفها على إنها : " نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي , وأهم هذه العناصر ؛ دستور الحكم في الدولة – الأيديولوجية أو فلسفة السياسة الحاكمة – السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية – السلطة

---

1 – David Richards and Martin Smit : Governance and Public Policy in UK, New York: Oxford, 2002, p.1.

2 –Richard L. Seigel and Leonard B. Weinberg : Comparing Public Policies: United States, Soviet Union, and Europe, Homewood, Illinois: Dorsey, 1977, p.1.

٣ – جيمس آندرسون : صنع السياسات العامة : ترجمة (عامر الكبيسي) , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان , ١٩٩٩ , ص ١٥ .

4– Gabriel A. Almond and Others, Comparative Politics Today: A World View, 7th ed. USA: Addison Wesley Longman, 2000, p. 131.

القضائية – الأحزاب السياسية – جماعات الضغط والمصالح – الصحافة – الرأي العام – الإمكانات والموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية – آخذة بنظر الاعتبار جميع طبيعة الظروف السائدة في هذا البلد " [١] . إنَّ تحديد الأهداف المراد إنجازها في إطار البيئة المحيطة بالنظام السياسي وصياغة البرامج والإجراءات التي تخرج في صورة سياسات مختلفة لتحقيق هذه الأهداف، على أن يتم تحديد السقف الزمني واختيار البديل الأنسب من بين البدائل المطروحة مع توافر عناصر المراقبة والمتابعة لآليات التنفيذ [٢] .

يتبين لنا إنَّ السياسة العامة هي سلوك عبارة عن قرارات وقوانين صادر من جهة رسمية وموجهة الى حلّ مشاكل فئات المجتمع كافة , من اجل تحقيق اهداف المجتمع كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم تحديدها من قبل ممثليه الشرعيين في السلطة .

المطلب الثاني :- مفهوم وتعريف السياسة العامة التربوية والتعليمية .

يقصد بالسياسة العامة التربوية والتعليمية " هي مجموعة من التشريعات والقرارات والضوابط التي تنظم العمل التربوي وتحدد مسيرة العملية التربوية واتجاهاتها وتأثيرها على المجتمع لتحقيق رؤية جديدة لأبنائه تتكيف مع معطيات التقدم العلمي . وعادة ما تصدر عن جهات عليا في السلطة التنفيذية على أن تكون هذه القرارات والضوابط قابلة للتنفيذ وملائمة للعمل بموجبها من قبل العاملين بها , ويتم إتخاذها على وفق عملية

[١] - خيري عبد القوي : دراسة السياسة العامة , منشورات ذات السلاسل , الكويت , ١٩٨٩ , ص ٣٣.

[٢] – سارة ابراهيم حسين : السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات , أطروحة دكتوراه , (غير منشورة) , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , ٢٠١٨ , ص ٣ .

مقررة في ممارسة السلطة , وقد تتجلى في صور تشريعات , وأن تكون على خط من العمومية والثبات وتتضمن توجيهات رئيسة لحركة النظام التربوي " [١] .

وتعرف السياسة العامة التربوية على إنها : " مجموعة المبادئ والقرارات التي تستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة , ومن استشراف النتائج والآثار المختلفة للقرارات , وتحديد الاجراءات التي ينبغي للحكومة أن تأخذ بها من أجل التأثير في الواقع , ويتم تنفيذ المبادئ والقرارات وما يتبعها من إجراءات كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف المرغوبة ". وتتصف كذلك السياسات العامة التعليمية بإنها : " بأنها ديناميكية ومرنة وبأنها قابلة للتطبيق , وأن لها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية ويتم بناؤها في ضوء اهداف متفق عليها , وبذلك يمكن رسم خطط وإجراءات تحقيقها " [٢] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن ننظر للسياسة العامة التربوية والتعليمية على إنها : " النشاط الحكومي المعتمد في حقل التعليم والموجهة نحو مشاكل هذا الحقل والسعي لوضع الحلول الفعلية بالتعامل معها بأبسط واقل التكاليف عبر وضع الخطط الملائمة والاستراتيجية ورصد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغاية " [٣] . أن التخطيط وصياغة السياسات العامة التعليمية والمعرفية على الصعيد الوطني تضع الناس في

---

[١] – ياسين العطواني واخرون : النظام التربوي والتعليمي في العراق ... ثنائية التبعيث والعسكرة , دار الكتاب العربي , بغداد , ط١ , ٢٠١٣ , ص١٣٣ .

[٢] – منار محمد بغدادي : السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة , دار النشر والطباعة المكتب الجامعي الحديث , ط١ , ٢٠٠٩ , ص١٦.

[٣] – ابتسام حاتم علوان الدليمي : السياسة التعليمية في العراق دراسة انموذج التعليم العالي , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , ٢٠٠٢ , ص١٣.

اجواء تفاعل خلاق لا تقتصر على عمليات التعليم داخل جدران اربعة في احد الصفوف , بل تجعل الناس أكثر ادراكا ووعيا بما يحيط بهم من ثقافات ومعرفة في المناطق المحيطة بهم . لذا فأن توسيع نطاق التعليم الخاصة بهم , يعد التحدي الأكبر الذي يواجه منظومات البناء التنموي, وتظل الحاجة قائمة لمعرفة اين يقف هؤلاء اليوم , وما يجب القيام به لتحقيق تحسن في نوعية حياتهم [١] . يتضح من ذلك هو أن تكون السياسة العامة التعليمية مرنة وفي نفس الوقت منفتحة على التطورات المختلفة لتعد العدة لمستجدات العصر ومستلزماته وتأخذ بعين الاعتبار المراحل التي يمر فيها المجتمع واحتياجاته ومتطلبات كل مرحلة .

[١] - سارة ابراهيم حسين : السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات , المصدر السابق , ص ٧٨ .

المبحث الثاني

السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحولات سياسة وأجتماعية وأقتصادية كبيرة , ونتج عن هذه التحولات التحول في المنظومة التربوية والتعليمية , إذ عكست السياسات العامة التربوية والتعليمية هذا التحول من خلال التشريعات الدستورية والقانونية النافذة في دستور عام ٢٠٠٥ وبروزها في ثلاث مستويات رئيسية هي " الفرد والمجتمع والدولة ", والذي يُعد إحدى الدعائم الاساسية للتنمية التربوية والتعليمية لأفراد المجتمع العراقي , فضلاً عن ذلك فإن المناهج التربوية والتعليمية تُعد شرط أساسي في بناء ثقافة التسامح , وفي غرس العقلانية والنهوض بنوعية الموارد البشرية التي لا غنى عنها في أي ازدهار اقتصادي .

المطلب الاول :- الاطار القانوني للسياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق

بعد العام ٢٠٠٣ .

إستند الاطار التشريعي للسياسة العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ على ارث تاريخي من التشريعات الدولية والمحلية التي وقعت وصادقت عليها الدولة العراقية قبل العام ٢٠٠٣ فضلاً عن التشريعات الدستورية والقوانين العادية بعد العام ٢٠٠٣ , والتي مثلت الأسس المهمة بمتبنيات السياسة العامة التعليمية في

العراق في الوقت الحاضر, ويذكر أن العراق صادق على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكفل حق التعليم ومن أبرزها الآتي [١] :

١- المادة (٢٦) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨) والتي تنص على : (لكل شخص حق التعليم , ويجب ان يوفر التعليم مجاناً على الاقل في مرحلتيه الابتدائية والاساسية) .

٢- المواد (١٣-١٥-١٨-١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذ اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة , والذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦ .

٣- المواد(٣-٤-١٧-٢٨) من أتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها من قبل العراق ١٩٩٠ .

وقبل العام ٢٠٠٣ إستندت السياسة العامة التعليمية على الكثير من التشريعات والقوانين ومن أهم تلك القوانين , قانون محو الأمية (٥٣) لسنة ١٩٧١ , ونظام محو الأمية رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ , وقرار مجلس قيادة الثورة المنحل القاضي بمجانية التعليم رقم (١٠٢) لسنة ١٩٧٤, وقانون التعليم الإلزامي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦, ونظام الحملة الوطنية لمحو الأمية الإلزامية رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ [٢] .

---

[١] – عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , دار امجد للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , ط١, ٢٠٢١ , ص ١٦٧ .

[٢] – عماد متعب الزهيري : التربية والتعليم في العراق (١٩٦٨ –٢٠٠٣) , دار دجلة للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , ط١, ٢٠١٧ , ص ٨٨ .

واعتمدت السياسة العامة التربوية التعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ على فلسفة الدولة ونظام الحكم فيها , إذ تعد الحكومة العراقية مسؤوله عن رسم هذه السياسة والإشراف عليها , فضلاً عن التمويل والتنفيذ للبرامج والخطط والأهداف التربوية التعليمية وتطويرها , إذ تقوم هذه الفلسفة على مبدأ ان التربية ولتعليم مسؤولية وطنية ترتبط بإستراتيجية الدفاع والأمن الوطني , وضرورة مهمة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع . إذ إعتمدت السياسة العامة التعليمية على مجموعة من القواعد الدستورية والتشريعات القانونية التي سنت بعد تغيير النظام السياسي في العراق , تمثلت بقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية [•] لعام ٢٠٠٤ , إذ اشارت المادة الرابعة عشرة منه إلى الحق في التعليم كونه احد أهم الحقوق الأساسية [١] .

أما الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ فقد أشار في مادته الـ(٣٤) الى حق التعليم حقاً أساسياً وتكفله الدولة العراقية [٢] , وكما يأتي :

المادة (٣٤) – أولاً – التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة , وهو الزامي في المرحلة الابتدائية , وتكفل الدولة مكافحة الأمية .

ثانياً :– التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله .

• – أشارت المادة (١٤) من قانون إدارة الدولة الانتقالية على أن : " للفرد الحق بالأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية بضمنها الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية بحدود مواردها , مع الأخذ بنظر الاعتبار الحاجات الحيوية الأخرى , أن تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب " للمزيد ينظر : قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ .

١ – عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , المصدر السابق , ص ١٧٧ .

٢ – ينظر : دستور العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ , المادة (٣٤) " اولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً " .

ثالثاً :- تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية , وترعى التفوق و الإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ .

رابعاً :- التعليم الخاص والأهلي مكفول , وينظم بقانون .

ومما تقدم يتضح أن السياسة العامة التعليمية قد رسمت في ضوء الفلسفة السياسية وطبيعة النظام السياسي العراقي بحسب المراحل التاريخية التي مر بها ذلك النظام , ونظمت تلك الفلسفة بصيغ قواعد دستورية[•]وقوانين عادية ويلحظ أنه بالرغم من أن هناك قوانين تعد مهمة ويمكن أن تسمى بالقوانين الذهبية مثل " قانون الزامية التعليم – قانون مجانية التعليم – قانون محو الأمية " , إلا أنها بحاجة إلى اجراء مراجعة لتقويمها وسد الثغرات التي يمكن أن تكون عقبة أمام تحقيق الأهداف المطلوبة منها , ولا سيما بعض القواعد الدستورية التي نص عليها دستور الدائم لعام ٢٠٠٥ في مجال ضمان حق التعليم , إذ اشارت المادة (٣٤) أولاً والخاصة بحصر الزامية التعليم بالمرحلة الابتدائية دون غيرها , وكان من الأفضل أن تشمل الزامية التعليم المرحلة المتوسطة كحد أدنى أو لمن هو دون سن السادسة عشر [١] , لأن الطالب في عمر المرحلة الابتدائية والمتوسطة هو بحكم الصبي المميز قانوناً وأن تصرفاته التي تدور بين النفع والضرر تحتاج لإجازة الولي أو الوصي أو القيم أو إلى المحكمة باعتبارها

• – القواعد الدستورية هي اسمى من جميع القواعد القانونية الأخرى التي تخضع لها الإدارة , لأنها تنشئ السلطات العامة في الدولة وتنظمها وتحدد اختصاصاتها , وهي تتضمن فلسفة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة .للمزيد ينظر: وسام صبار العاني : القضاء الإداري , مكتبة السنهوري , بغداد , ط١, ٢٠١٢ , ص ص ١٣– ١٢.

[١] - عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , المصدر السابق , ص ١٧٨ .

ولي من لا ولي له , وعليه لا يوجد سبب قانوني يدعو أن تحدد الزامية التعليم في مرحلة الابتدائية حصراً , وترك الخيار لمن هم في مرحلة المتوسطة في اكمال الدراسة أو تركها , مما يسمح بتسرب الطلبة من الدراسة من دون رادع قانوني , علما أن العراق من الشعوب الفتية جداً وهذه الفئة العمرية الأكثر عدداً في الهرم السكاني العراقي , فيفقد المجتمع طاقات يمكن أن تستثمر بشكل أفضل , فضلاً عن المعوقات التي تواجه العملية التعليمية في مجال التعليم الخاص ورعاية الأبداع والابتكار , وضرورة سن القوانين التي تحقق التوازن والانسجام بين مخرجات التعليم وسوق العمل في العراق , لأن ذلك يسبب هدراً في الموارد البشرية والمادية التي تقدمها الدولة العراقية على اختصاصات لا يوجد لها سوق عمل واضح في العراق , فضلاً عن ما يخلقه ذلك العوز التشريعي من تفاقم مشكلة البطالة في صفوف الخريجين سواء كانت مخرجات الكليات الأولية أو مخرجات الدراسات العليا .

المطلب الثاني :- واقع السياسات العامة التربوية والتعليمية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .

إنَّ واقع وطبيعة التعليم في العراق قد مر بتجارب تاريخية طويلة تعرض إلى ازمات تتعلق بتغيير اهداف ومتبنيات السياسة العامة التعليمية وارتباط ذلك بالتغيير في الأفكار والعقائد السياسية للنظم السياسية التي حكمت العراق، فضال عن الظروف السياسية والاقتصادية والإجتماعية غير المستقرة التي عرفها العراق عبر تاريخه الحديث , وعدم وضوح الرؤية للسياسات العامة التعليمية بوجود نظامين للتعليم في العراق , احدهم يشمل المركز (خمس عشر ة محافظة) والأخر يشمل اقليم كوردستان ,

مما فرضت على الواقع التعليمي تحديات كبيرة عرقلت السياسات العامة التعليمية , وهذا يتعارض مع اهداف ومبادئ التنمية البشرية المستدامة باعتبارها تكاملية وشاملة وموجهه، ويتناقض مع طبيعة السياسات العامة الرشيدة باعتبارها متوازنة ومتساوية وعامة، وعليه يتطلب تشخيص حقيقي لراسم السياسات العامة للأمراض التي يعاني منها واقع التعليم بالعراق ووضع الحلول العلمية لها من أجل بناء نظام تعليمي متطور قادر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٢٢ -٢٠٣٠ [١] .

وبالرغم من التشريعات الدستورية والخاصة بسياسات التربية والتعليم وفقاً لدستور العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ فإنها قد واجهت الكثير من التحديات منها(الفساد والعنف والارهاب والنزوح ومرض كورونا) فلهذا غاب وجود آليات متطورة لتحديث المنظومة التعليمية . ويمكن تحديد التحديات التي واجهت الواقع التربوية والتعليمي في العراق , وكما يأتي :

١-الانفاق على التعليم .

يعد الإنفاق على التعليم معياراً اساسياً لترجمة اهداف وخطط السياسة العامة للدولة تجاه العملية التعليمية ونظرتها اليه ضمن أولويات مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية , كما أن تحسين جودة التعليم الذي تدعو اليه السياسات التعليمية يتطلب التخصيصات المالية المناسبة [٢] . إلا إنَّ قطاعي التربية والتعليم تعاني من تدني التخصيصات المالية خلال السنوات التي اعقبت عام ٢٠٠٣ , بالرغم من أرتفاع

[١] – عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , المصدر السابق , ص ١٨٧ .

[٢] – حمد علي السليطي : التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة تحليلية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣.

التخصيصات الجارية لقطاع التربية (عدا اقليم كردستان) من حوالي (٦٠٥) مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى حوالي (٢.٥) تريليون عام ٢٠٠٨ لتزداد أهميتها النسبية من الموازنة الجارية من (٣.٢%) الى (٥.٦%). إلا أن حصة قطاع التربية فيما يخص الموازنة الاستثمارية جاءت متدنية جداً ولم تتجاوز في افضل الحالات(٣%) في عام ٢٠٠٧, انخفضت الى (١%) عام ٢٠٠٨ , [وقد أستمرت حصة قطاع التربية من الميزانية الاستثمارية (١%) من الانفاق الحكومي حتى عام ٢٠١٩] [١] . يمكن القول إنَّ الحكومي عل قطاع التربية في العراق قد شهد تراجعاً ملحوظاً , مما إنعكس على تراجع العملية التربوية والتعليمية , سواءً تعلق الامر بمستوى التعليم العام في كل المراحل أو في تهالك البنى التحتية للعملية التربوية .

٢- تدني مؤشرات الأبنية المدرسية.

يعاني العراق من نقص كبير في البنى التحتية للعملية التعليمية , إذ تقدر حاجة العراق من المباني التعليمية والمدارس إلى (١٢٠٠٠) بناية جديدة , من أجل تقليل عدد الطالب في الصف الواحد إلى (٣٠) طالب في الصف الواحد [٢] , إذ لم يصل التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي الى الحد اللازم (من الناحية المالية , والتنفيذية والمؤسسية) لتصحيح الاختلالات الحاصلة لسد العجز في الأبنية المدرسية أو المستلزمات التربوية , مما نجم عنه ازدياد في عجز الأبنية المدرسية وتزايد اعداد المدارس التي تحتاج للترميم أو تلك الآيلة للسقوط نتيجة الضغط الناجم عن كثافة

[١] – عدنان ياسين مصطفى : الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق " الحاجة الى نهج تنموي تشاركي " , مجلة دراسات اجتماعية , العدد (٢٨) , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠١٢ , ص ٧ .

[٢] – أديب قاسم شندي : إستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي , العراق , بغداد , ط١, ٢٠١٥ , ص ١٠١ .

الاستخدام بأكثر من وجبة دوام في البناية الواحدة , إذ بلغت نسبة الأبنية المدرسية ذات الدوام الثنائي ٣٥.٨% للابتدائية و ٤٢.١% للثانوية و ٢٣.٥% للمهنية و ٤٩% لمؤسسات اعداد المعلمين والمعلمات لعام ٢٠١٩ , أما بالنسبة للدوام الثلاثي فقد بلغت النسبة للأبنية المدرسية ٤.٥% للابتدائية و ٣.٤% للثانوية و ١.٥% للمهنية ولنفس السنوات [١] . وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال الأبنية المدرسية, بناءً وترميماً , إلا أن سرعة نمو الطلب المدرسي وتزايد معدلات الالتحاق المدرسي ونمو الفئات السكانية في سن الدراسة ونشر التعليم في مختلف المناطق الحضرية والريفية وتضييق فرص التسرب المدرسي وضخامة حجم التركة الموروثة في عرض الأبنية المدرسية , كل ذلك أسهم في اتساع حجم الفجوة بين ما مطلوب من المدارس كمؤسسات تربوية وبين ما يمكن توفيره من ابنية مدرسية الى الحد الذي جعل مسألة تخفيف تلك الفجوة وإنهاء العجز وحالات الازدواج المدرسي أو الدوام الثلاثي للعديد من المدارس تستلزم جهوداً وتمويلاً أكبر مما هو متوفر ومتاح في الوقت الحاضر .

٣- تدني مؤشرات التعليم في المراحل التعليمية .

إنَّ واقع التعليم مازال قاصراً عن تلبية متطلبات الحق في التعليم دستورياً , فمازالت المؤسسات التربوية لا تسد الحاجات الأساسية للنهوض بواقع التعليم , وذلك للتحديات والمعوقات التي تواجهها , ويمكن عرض تلك التحديات والمعوقات من خلال الآتي :

أ- **المناهج الدراسية** : يلحظ على المناهج الدراسية عدم الارتباط بينها وبين متطلبات اقتصاد المعرفة إذ يتميز المنهاج بطوله وكثرة المواد المدرسة وفقدانه للجاذبية المطلوبة , فالتخطيط للمناهج يسير في اتجاه واحد من القمة إلى

[١] – نقلاً عن : سارة ابراهيم حسين : السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات , مصدر سبق ذكره , ص ص ٩٠ –٩١ .

القاعدة , إذ ال يشرك المستفيدون من المناهج امثال اصحاب الشأن التربوي المباشرين المدرسين، والمعلمين , ومديري المدارس بالرغم من أهمية هذا النوع من المشاركة في تجويد المناهج وتطويرها , فضال عن ما تتصف به المناهج من عدم وضوح الأهداف , أي أن الجانب العلمي من المناهج لا يعطي الأهمية التي يستحقها , ويركز على التلقين والحفظ من أجل الامتحان وحسب , كما لم يراع من المناهج القدرات العقلية للتلاميذ ولاسيما في المرحلة الابتدائية , إذ نجد بعضها يفوق مقدرة التلاميذ في هذه المر حلة على استيعابه [١] .

ب- **المعلمين** : يُعد المعلم الناجح صمام أمان , وهو ضمان لتخريج جيل ناجح في أي نظام تعليمي , فالاهتمام بهذا العنصر الاستراتيجي أمر حتمي , لأنه عندما يخطئ طبيب يتضرر شخص , وعندما يخطئ مهندس قد يتضرر عشرات , ولكن اذا اخطأ المعلم يتضرر جيل كامل [٢] , فقلة الملاكات التدريسية المؤهلة والكفوءة ولاسيما في مرحلة التعليم الأساسي وبالأخص المرحلة الابتدائية , والتي تعد من أهم المراحل الدراسية , كونها اللبنة الأولى في بناء شخصية الطالب , ومدى إمكانية نجاحه واستمراره في متابعة الدراسة في المراحل اللاحقة , فنوعية التعليم الناجح يعزز من فرص النهوض التنموي [٣] .

---

[١] - عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , مصدر سبق ذكره , ص ١٨٧ .

[٢] – عبد العزيز محمد الحر : التربية والتنمية والنهضة , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , لبنان ,ط٢, ٢٠١٣ , ص ص ٦٧-٦٨.

[٣] – عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , مصدر سبق ذكره , ص ١٨٨ .

ت-التلاميذ : ويشمل ذلك جانبين رئيسين الأول: عدم تهيئة التلاميذ للدخول في أجواء المدرسة إذ إن أغلبهم لم يدخل مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) مما يسبب مشاكل تواجه الطلبة في بداية مشوارهم العلمي , يتمثل ذلك في الخوف من أجواء الصف والقلق وعدم الارتياح , وظهور الطباع العدوانية كرد فعل للأجواء الجديدة مما يعرضهم للعقوبة التي تعود بأثر سلبي على انتظام الطالب في الدوام أو انكفائهم على انفسهم مما يخلق حاجز بينهم وبين تقبل العلم , وتؤدي إلى تدني مستوى ذكاء بعض الطلبة , وضعف القدرة على التركيز في أثناء الدرس , والخوف من المعلم . والجانب الثاني : هي مشكلة تسرب الطلبة , لأسباب متعددة منها الجانب الإقتصادي المتدهور للأسرة وحث ابنائها للتوجه للعمل وبروز ظاهرة (عمالة الأطفال) والجانب الأمني بسبب العمليات الإرهابية والتهجير القسري الذي ابعد الكثير من الطلبة عن مقاعد الدراسة , والجانب الاجتماعي والمتمثل بالتقاليد العشائرية وخاصة شريحة الفتيات والتي تنظر إلى الفتاة على أن مهمتها تنحصر في المنزل ومن المعيب أن تخرج للعمل [١] .

يتبين لنا إنَّ تدني مؤشرات التعليم كانت نتيجة لافتقار السياسات العامة التربوية والتعليمية للتخطيط الاستراتيجي للنهوض بالواقع التعليمي في العراق وبأركانه الأساسية (التلميذ, المعلم, المناهج) مما أدى إلى تردي الواقع التعليمي في العراق .

[١] – جبار سويس الذهبي : العملية التربوية في العراق " الواقع والمشكلات والحلول " , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠١٧ , ص ص ١٤– ١٥ .

الخاتـــــــمة

ختاماً يتبين لنا إنَّ السياسات العامة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ من خلال إطارها التشريعي تنطوي على قوانين مهمة وكبيرة ؛ مجانية التعليم وإلزاميته وقانون محو الامية , واستراتيجيات تنموية تنهض بالواقع التربوي والتعليم وغطاء دستوري وقانوني يضمن تحقيق تلك الحقوق الاساسية للأفراد , وحتى توافر الموارد الطبيعية والبشرية من الممكن توظيفها لتنفيذ أهداف السياسات العامة التربوية والتعليمية والنهوض بواقع تلك السياسات العامة لأفراد المجتمع في العراق .

إلا إنَّ تلك السياسات العامة لم تحقق أهدافها المطلوبة في النهوض بالواقع التعليمي العراقي لمعوقات وتحديات , مما جعل التعليم في العراق يعاني من تدهور خطير في الكثير من مؤشراته , وخروج العراق من تصنيف جودة التعليم لسنوات خلت , مما يحتم على راسم السياسات العامة ومنفذها أن يراجع تلك السياسات و يتخذ خطوات لمعالجة المعوقات التي حالت دون تنفيذ البرامج الحكومية بعد العام (٢٠٠٣) , وتبني سياسات عامة تعليمية جديدة تعمل على تغيير الواقع التعليمي في العراق بخطط إستراتيجية تنموية ذات اهداف قابلة للتطبيق العملي على المدى المنظور والبعيد .

الاستنتاجات .

بعد بيان الخاتمة يتوصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات , يمكن عرضها كالاتي :

١- لم تحقق السياسات العامة التربوية والتعليمية أهدافها المطلوبة , وذلك بسبب تحديات ومعوقات ؛ من اهمها الفساد داخل المنظومة التربوية .

٢- قلة التخصيصات المالية لقطاع التربية والتعليم مما جعل تدني في مؤشرات التربية والتعليم .

٣- يعاني قطاع التربية والتعليم من قلة البنى التحتية من مباني مدرسة , والتي لا يمكنها ان تغطي العدد الكبير للطلبة , مما جعل الدوام فيها ثلاثياً في بعض المناطق.

التوصيات .

في بيان ما تقدم من خاتمة واستنتاجات البحث يمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات يمكن حصرها بالاتي :

١- تحديث النظام التربوي والتعليمي , وإعادة تفعيل قوانين التعليم الإلزامي ومحو الامّية من خلال سن القوانين المعتمدة على المواد الدستورية التي تضمن حق المواطن في التعلّم .
٢- تحديث المناهج التربوية والتعليمية وتفعيل الدروس التطبيقية بالعلوم الحديثة بما يتناسب والواقع الاجتماعي .
٣- الاهتمام بالمشرفين التربويين والاختصاصيين من خلال تدريبهم على الأساليب الحديثة ورفع قدراتهم في مجالات تخصصهم .
٤- إعادة تأهيل وتدريب المعلمين والمعلمات وتكثيف الدورات التطويرية التي تُعَدُّ واحدة من أهم الفروع في حقل التربية والتعليم .
٥- العمل على بناء العدد المطلوب من المدارس النموذجية في كافة مناطق العراق وإلغاء ازدواجية الدوام فيها .

المصادر

أولاً:- القوانين والدساتير .

١- قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ .

٢- دستور العراق الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥ .

ثانياً:- الكتب .

١- أديب قاسم شندي : إستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي , العراق , بغداد , ط١, ٢٠١٥ .

٢- أماني قنديل وآخرون : اتجاهات حديثة في علم السياسة , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة , ١٩٨٧.

٣- جيمس آندرسون : صنع السياسات العامة : ترجمة (عامر الكبيسي) , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان , ١٩٩٩ .

٤- جبار سويس الذهبي : العملية التربوية في العراق " الواقع والمشكلات والحلول " , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , ٢٠١٧ .

٥- حمد علي السليطي : التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة تحليلية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

٦- خيري عبد القوي : دراسة السياسة العامة , منشورات ذات السلاسل , الكويت , ١٩٨٩ .

٧- عبد العزيز محمد الحر : التربية والتنمية والنهضة , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , لبنان ,ط٢, ٢٠١٣ .

٨- عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي : السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق " الواقع – والتحديات – والمستقبل" , دار امجد للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , ط١, ٢٠٢١ .

٩- عماد متعب الزهيري : التربية والتعليم في العراق (١٩٦٨ -٢٠٠٣) , دار دجلة للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , ط١, ٢٠١٧ .

١٠-وسام صبار العاني : القضاء الإداري , مكتبة السنهوري , بغداد , ط١, ٢٠١٢ .

١١- منار محمد بغدادي : السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة , دار النشر والطباعة المكتب الجامعي الحديث , ط١ , ٢٠٠٩ .

١٢- ياسين العطواني واخرون : النظام التربوي والتعليمي في العراق ... ثنائية التبعيث والعسكرة , دار الكتاب العربي , بغداد , ط١ , ٢٠١٣ .

ثالثاً :- المجلات العلمية .

١- عدنان ياسين مصطفى : الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق " الحاجة الى نهج تنموي تشاركي " , مجلة دراسات اجتماعية , العدد (٢٨) , بيت الحكمة , بغداد , ٢٠١٢ .

رابعاً:-الرسائل والاطاريح الجامعية .

١- ابتسام حاتم علوان الدليمي : السياسة التعليمية في العراق دراسة انموذج التعليم العالي , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , ٢٠٠٢ .

٢- سارة ابراهيم حسين : السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات , أطروحة دكتوراه , (غير منشورة) , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , ٢٠١٨ .

خامساً:- الكتب باللغة الانكليزية .

1- David Richards and Martin Smit : Governance and Public Policy in UK, New York: Oxford, 2002 .

2- Gabriel A. Almond and Others, Comparative Politics Today: A World View, 7th ed. USA: Addison Wesley Longman, 2000 .

3- Richard L. Seigel and Leonard B. Weinberg : Comparing Public Policies: United States, Soviet Union, and Europe, Homewood, Illinois: Dorsey, 197